وفقا للمادة "87" من الدستور

عاشور: مجلس الأمة مدعو للانعقاد 21 أبريل الجاري

صالح عاشور

مجلس الأمة

أبلغتني «الأمانة العامة» بتواصلها مع السعدون وقد اعتذر عن رئاسة السن وعليه انتقلت مهام الأمر لنا بصدور مرسوم بتأجيل انعقاد اجتماع المجلس إلى 14 مايو بالتالي فلا محل لانعقاد جلسة 17 أبريل

قال رئيس السن النائب صالح عاشور إنه انطلاقا من الحرص على المواعيد الدستورية المتعلقة بالجلسة الافتتاحية للفصل التشريعي الثامن عشر ووفقاً للمادة "87" من الدستور فإن مجلس الأمة مدعو للانعقاد يوم الأحد 21 أبريل الجاري.

وأوضح عاشور في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إجراءات توليه منصب رئيس السن حتى الانتهاء من إجراءات انتخاب رئيس المجلس وفق المادة 92 من الدستور.

وأضاف عاشور" أبلغتني الأمانة العامة لمجلس الأمة بتواصلها مع أكبر الأعضاء سنا وهو أحمد عبدالعزيز السعدون وقد أبلغها بالاعتذار عن رئاسة السن بسبب إعلان ترشحه لمنصب رئيس المجلس، وعليه انتقلت مهام هذا الأمر لنا بشكل رسمي".

وذكر عاشور" أما فيما يتعلق بجلسة يوم الأربعاء الموافق 17 أبريل 2024 فإنه بصدور المرسوم رقم 67 لسنة 2024 بتأجيل انعقاد اجتماع مجلس الأمة إلى صباح يوم الثلاثاء 14 مايو 2024 بالتالي فلا محل لانعقاد هذه الجلسة".

وقال " وفيما يتعلق بتوجيه الدعوة لجلسة يوم الأحد 21 أبريل 2024 وهو صباح أول يوم يلي العطلة بعد الأسبوعين اللذين يليان الانتخابات وفقا للمادة "87" من الدستور، وانطلاقاً من حرصنا على المواعيد الدستورية المتعلقة بالجلسة الافتتاحية ودرءا لأي شبهات دستورية فإن المجلس مدعو بحكم الدستور وفقاً للمادة "87" لجلسة يوم الأحد الموافق 21 أبريل 2024 الساعة التاسعة صباحاً".

ردا على تساؤلات عن اجتماع النواب الذي انعقد في المجلس الأحد الماضي

الفضل: أجندة الإقصاء لا تؤدي بالبلاد إلى خير

أحمد الفضل

أستغرب من النائب العصفور خصوصاً أنه طرح نفسه أمام الناخبين بأنه مرشح وطني

إذا كان الإقصاء لأننا مختلفو الآراء فثلاثة أرباع من حضروا ليسوا متفقين تماما

نحن 50 شخصاً في مركب واحد ببحر مظلم إما أن نتعاون أو نتهاوش ويجب أن نكون رجال دولة

أشكر الأخ صالح عاشور على موقفه البطولي برفضه حضور أي اجتماع إقصائي

قال النائب أحمد الفضل، إنه ليس من الجيد إقصاء أي من النواب، فأجندة الإقصاء لا تؤدي بالبلاد إلى خير، وتكرار الإقصاء لا أعلم إلى أين سيقودنا.

وأضاف الفضل في تصريح صحافي ، رداً على تساؤلات عن اجتماع النواب المنعقد في مجلس الأمة ظهر يوم الأحد الماضي، أنه لا يعلم ماذا دار في اجتماع النواب، "كما أنني لم أدعَ له ومرزوق الغانم وعبيد الوسمي"، مضيفاً أن السؤال يوجه إلى صاحب الدعوة وهو النائب سعود العصفور، الذي أستغرب منه خصوصاً أنه طرح نفسه أمام الناخبين بأنه مرشح وطني ولا يطبق أجندة أي اشخاص ولا يأتمر بأمر أحد، مستدرك بالقول: إن أجندة الإقصاء مرت علينا من قبل ولم تؤدّ إلى خير ولم تؤدّ بالبلد إلى شيء، فتكرارها لا أعلم إلى أين ستقودنا".

وزاد: إذا كان الإقصاء مقصود فيها شخوصنا لأننا مختلفون من الداعي للاجتماع، فثلاثة أرباع من حضروا الاجتماع مختلفو الآراء والمذاهب السياسية.

وأوضح الفضل أن الإقصاء "لا يشملني أنا والأخ مرزوق وعبيد، الإقصاء لناخبينا الذين تجاوزا الـ 20 ألفا بحكم أصواتنا التي حظينا فيها بالانتخابات"، مستدركا بالقول: "إذا كان الاجتماع من أجل وضع القوانين كما أعلن الأخ العصفور، فماذا إذا كان لدى أحد منا قانون جيد يفيد البلاد والعباد، فهذه ليست ديوانية، هذا مجلس أمة ويجب أن نكون رجال دولة، وليس لدينا خيار آخر، فنحن 50 شخصاً في مركب واحد ببحر مظلم، إما أن نتعاون أو نتهاوش".

وقال: أشكر الأخ صالح عاشور على موقفه البطولي برفضه حضور اي اجتماع إقصائي والشكر موصول إلى الأخت د. جنان بوشهري، وكذلك الشكر موصول إلى من حضر من النواب اكتشف أن هناك إقصاءً لزملائهم من النواب، مختتماً تصريحه بالقول: أنا متفائل بهذا المجلس ومتفائل بوجود أشخاص لن يقبلوا أن يسلموا رقابهم لناس إقصائيين.

أكدوا أنه آن الأوان لطرق ملفات تحسين أحوال الشعب

نواب للحكومة: التفكير في دراسات تمس الوضع المعيشي للمواطنين.. مرفوض

خالد المونس

شعيب المويزري

المويزري: نأمل من السلطة التنفيذية إصدار كل القرارت المتعلقة بتحسين المعيشة

نطمح بأن لا تحاول الحكومة التضييق عليهم بل ننتظر منها العمل بكل جدية لراحة المواطن

المونس: نطالب باتخاذ قرار بشأن زيادة علاوة غلاء المعيشة والقرض الحسن دون الرجوع إلى المجلس

تصريح الناطق الرسمي بشأن تأجيل بحث رفع البنزين يدل على أن هناك نية لرفعه

من الأمور الأخرى التي تقوم بدراستها لجنة الدعوم النظر في إلغاء دعم مواد البناء الـ 30 ألف دينار

إيقاف المساعدات الاجتماعية لربات البيوت وارد أيضاً لمن تغيبت عن البلاد لمدة 3 أشهر

في الوقت الذي أعلن رئيس قطاع الشؤون المحلية الناطق الرسمي باسم الحكومة عامر العجمي أمس، ان الكتاب التنفيذي الذي قام بنشره احد نواب مجلس الأمة عبر وسائل التواصل الاجتماعي حول زيادة اسعار الوقود قد تم توجيه وزارة المالية بإعادته الى اللجنة الوزارية للشؤون الاقتصادية لمزيد من الدراسة بتاريخ 8 ابريل الجاري، أثار التصريح ردود فعل نيابية رافضة لرفع أي من السلع على المواطن الكويتي.

وطالبوا في تصريحات لهم الحكومة بالاتجاه إلى تحسين معيشة المواطنين، مؤكدين أنه آن الآوان للسير في هذا الاتجاه.

في هذا السياق أعرب النائب شعيب المويزري عن أمله في أن لا تفكر الحكومة بأي دراسات تمس الوضع المعيشي للمواطنين.

وأضاف المويزري «كذلك نأمل بأن لا تحاول التضييق عليهم بل ننتظر منها العمل بكل جدية، وبشكل عاجل على إصدار كل القرارت المتعلقة، بتحسين ظروف الشعب المعيشية التي هي قضيتي وواجبي الأول تجاه كل المواطنين».

من جهته طالب النائب خالد المونس رئيس الحكومة الجديد الشيخ أحمد العبدالله باتخاذ قرار حكومي بشأن زيادة علاوة غلاء المعيشة والقرض الحسن دون الرجوع إلى المجلس وإلغاء لجنة إعادة النظر في الدعوم، ليكون ذلك بادرة تعاون المجلس مع الحكومة.

وقال المونس في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة «في 28 مارس الماضي عرضت في ندوتي الانتخابية وثيقة حكومية صادرة عن مجلس الوزراء يخاطب فيها وزارات الدولة لإعادة دراسة الدعوم من خلال لجنة شكلت في السابق جاءت على إثرها زيادة البنزين والكهرباء في ذلك الوقت».

وأوضح المونس أن هذه اللجنة تقوم الآن بدراسة أمور عدة، لكن عندما طلبت الحكومة السابقة تأجيل قوانين زيادة علاوة غلاء المعيشة شهرا كان يفترض عليها ان تكون هناك دراسة لتحسين معيشة المواطنين بدلا من دراسة زيادة أسعار الخدمات.

وذكر المونس «فوجئنا أنه في تاريخ 3 مارس خاطب مجلس الوزراء وزارات الدولة لإعادة دراسة الدعوم وإلغاء لجنة دراسة الدعوم، وهي لجنة تعيد النظر في الدعوم إما بإلغائها أو خفضها».

وبين أن أول أمر تقوم اللجنة بدراسته هو رفع أسعار البنزين ومساواته بالأسعار العالمية، موضحا أن البنزين والديزل من السلع الأساسية التي ما إن زاد سعرها زادت معها أسعار جميع السلع سواء كانت بدائية أو إنشائية أو طبية أو غيرها.

وتطرق المونس إلى تصريح الناطق الرسمي للحكومة الذي قال إن الحكومة لم تتخذ فيه قرارا وتم تأجيله وما زال قيد البحث والدراسة في اللجنة الاقتصادية، موضحا أن ذلك معناه أن هناك نية حكومية لرفع أسعار البنزين.

وأضاف المونس أنه من الأمور الأخرى التي تقوم بدراستها ونظرها لجنة الدعوم النظر في إلغاء دعم مواد البناء الـ 30 ألف دينار، وكذلك النظر في وقف أو خفض بدل الإيجار لمن تنازل عن دوره، وإيقاف المساعدات الاجتماعية لربات البيوت لمن تغيبت عن البلاد لمدة 3 أشهر، بعد أن كانت 6 أشهر، والنظر في مكافأة الطلبة وخفضها بنسبة 50%».

وقال إن الأمر الخطير هو أن اللجنة تدرس كافة التشريعات التي صدرت في الفترة الماضية وتعتقد الحكومة أن هذه التشريعات كلفت المال العام.

وتابع المونس: «بوجود رئيس مجلس الوزراء الشيخ أحمد العبدالله الذي نتمنى له التوفيق والسداد في هذه المهمة التي ليست سهلة وأتت في وقت حرج، فأوجه رسالة له بأنه أمام فرصة ذهبية أتت له على طبق من ذهب أتمنى استثمارها الاستثمار الجيد الذي يخدمك ويخدم الشعب الكويتي، وأعتبرها بوابة تعاون المجلس القادم معك أنت شخصيا، وهي أن زيادة علاوة غلاء المعيشة والقرض الحسن لا تحتاج إلى قوانين من المجلس بل هو قرار يصدر عن مجلس الوزراء».

وذكر المونس «سمو الأمير عندما انتقد حكومة الشيخ أحمد النواف قال إن على الحكومة اتخاذها دون الرجوع إلى مجلس الأمة، واليوم أمام رئيس الوزراء فرصة إصدار القرار بشأن غلاء المعيشة القرض الحسن ليكون بادرة خير لتعاونك مع المجلس».

وأضاف: «المواطن يئن من غلاء الأسعار وأنصح وأحذر من الإقدام على المساس بجيب المواطن، وأحذر من عدم إصدار أو استحداث أي تشريعات تكون ذات أثر سلبي على ميزانية الأسرة الكويتية فلن نقبل بالمساس بجيب المواطن».

وأكد أن هناك حلولا كثيرة لتعزيز ميزانية الدولة ليس منها اللجوء إلى زيادة الأسعار على المواطن أو المساس بجيبه، موجها إلى رئيس الحكومة «نصيحة أخيرة بأن يكون مع الشعب وأن يقف مع الشعب فهو الحامي لك بعد الله ولن يقف معك إلا الشعب إذا انت وقفت معه».

تنظر تعديل حدود خيطان الجنوبي ومواقف للمدارس الحكومية

«فنية البلدي» تبحث تخصيص موقع لـ «مركز الكوارث» في أم الهيمان

حسن كمال

تناقش اللجنة الفنية، في اجتماعها الثلاثاء من الأسبوع المقبل، طلب الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات استقطاع جزء من موقع مركز بريد أم الهيمان، التابع لوزارة المواصلات، والكائن في قطعة 7 بمنطقة علي صباح السالم «أم الهيمان سابقا»، بمساحة 5890 مترا مربعا، وتخصيصه لمصلحة الجهاز ليكون مركز البيانات الوطني لاستمرارية الأعمال وإدارة الكوارث.

وتبحث اللجنة، برئاسة د. حسن كمال، طلب المؤسسة العامة للرعاية السكنية تعديل حدود المشروع الإسكاني بمنطقة خيطان الجنوبي قطعة 1 و2 «3 و4 سابقاً»، والاقتراحين المقدمين من العضو فهد العبدالجادر بشأن العقارات المهجورة، ومواقف سيارات للمدارس الحكومية.

وتنظر اللجنة الاقتراح المقدم من رئيس المجلس البلدي عبدالله المحري بشأن إضافة أنشطة بمنطقة العارضية الصناعية، وكتاب الهيئة العامة للبيئة بشأن إنشاء جسر بحري لربط مدينة المطلاع بمدينة الكويت، والاقتراح المقدم من نائب رئيس المجلس البلدي العضو خالد مفلح المطيري بشأن تخصيص مواقف السيارات الملاصقة لقسائم السكن الخاص في كل مناطق الكويت لأصحاب القسائم المطلة عليها، علاوة على بحث الاقتراح المقدم من عضوة المجلس البلدي م. منيرة جاسم الأمير بشأن إصدار لائحة منظمة لإجراءات التخصيص.